دور الفلسفة في تفسير القرآن الكريم

الشيخ الدكتور طلال الحسن

www.aklamona.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيّنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

توغّل البحث الفلسفي في معارفنا الدينية في العصر العباسي الأول، وذلك بعد التبنّي الرسمي لترجمة جملةٍ من أهم مصنّفات الفلسفة المشائيّة، وظهور بيت الحكمة، كأوّل دارٍ علميةٍ في تاريخ الحضارة الإسلامية، لتضمّ إلى جنب كتب الفلسفة ترجمات كتبٍ رئيسةٍ في الطبّ والفلك والهندسة.

ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا والحقول المعرفية الإسلامية المعتمدة على النصوص الدينية تواجه تحدّياً كبيراً وخطيراً تفرضه معطيات البحث الفلسفي، حيث الإشكالية التاريخية التي لم تنطفء جذوتها، والقائمة على أساس الجدل المعرفي بين المعطى النصّي التعبدّي والمعطى الفلسفي التعقّلي، أو قل: إنها الإشكالية القائمة بين المعطى الإلهي وبين النتاج البشري، والذي يتصدّره البحث الفلسفي.

وهي أوّل إشكاليةٍ واجهت القارئ الأوّل لفلسفة المشاء يعقوب بن إسحاق الكندي (ت: 256هـ)، حيث حاول إيجاد حلول توافقية بين الفلسفة كنتاج فكري بشري وبين العلوم الدينية كنتاج نصّي.

وبالرغم من أنّ الفلسفة الإسلامية، التي كانت في منطلقاتها الأولى مجرّد انعكاسات للفلسفة المشائيّة، قد حاولت أن تقدّم قراءاتٍ جادةً على ما يربو على أكثر من ألف عام، إلاّ أنها بقيت تعاني من ثلاثة أمور، وهي: التأصيل، والتطوير، والتطبيق؛ لأنها نحت منحى التبعية والتقليد لقرون طويلة، أو قل انحصر دورها بالتعريف بالفلسفة المشّائية الواردة، إلى أن بلغت شطراً من المنجزات المعرفية على يد الشيخ الرئيس، ثمّ تميّزت في مدرستها الجديدة (مدرسة الحكمة المتعالية) على يد رائدها صدر المتألّهين، رغم أنّ فلسفته قد ركّزت على البعد التوفيقي أكثر من البعد التأصيلي الإبداعي.

وقد استطاع فلاسفة الإسلام على مرّ قُرونٍ طويلةٍ من السير العمودي والأُفقي في مسائل الفلسفة، فعمّقوا الواردة منها، وأضافوا لها مسائلَ جديدةً، لتبلغَ مسائلُ الفلسفة أضعافَ ما وصلتهم الأولى[1].

ولكن مع ذلك فقد عانى البحث الفلسفي في ثورته الفكرية، وهو يواجه هيمنة النصّ الديني والروح التعبّدية، معاناةً شديدةً في خِضَمِّ الاتجاهات السلفية والأخبارية المتشدّدة، التي تزعّمها المُحدِّث أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ)، فكان الكندي هو أوّل ضحايا العصف السلفي والأخباري.

ومنذ ذلك العهد لم تقم قائمة حقيقية للبحث الفلسفي، رغم وجوده المتناثر في المعارف الدينية، ورغم مروره بأساطين الفلسفة في العالم الإسلامي، من قبيل الفيلسوف الإسلامي الأوّل نصر الدين الفارابي (ت: 339 هـ)، ورائد مدرسة المشّاء في المشرق الإسلامي أبي علي بن سينا (ت: 427 هـ)، ورائدها في المغرب الإسلامي ابن رشد (ت: 595 هـ)، ورائد الفلسفة التوفيقية الملاّ صدرا الشيرازي (ت: 1050 هـ)، حيث ما زالت تحوم حول البحث الفلسفي عشرات الشبهات، بسبب التراكمات التاريخية، والمواقف المتشدّدة تجاهها بصفتها علماً وافداً من بلاد الكفر بزعمهم! وتعقيد البحث الفلسفي، وسطوة العقل العام (جمهور الأمّة) على العقل الخاص (العلماء والنخب)، ولذلك بقي أداؤها أو قُل انتشارها خجولاً، لاسيما في مجال البحث التفسيري إلى أن جاء خرّيت الصناعة التفسيرية، وصانع أوّل متن تفسيري حقيقي في مدرسة أهل البيت، المفسّر الكبير السيد العلامة محمد حسين الطباطبائي (ت: 1981م)، صاحب التفسير العظيم (الميزان في تفسير القرآن)، ليعتمدَ في تفسيره القيّم على الكثير من المباني الفلسفية.

محاور البحث في دور البحث الفلسفي في تفسير القرآن:

- المحور الأول: توصيف للبحث الفلسفي والبحث التفسيري
- المحور الثاني: الحدود الإيجابية والضرورية للبحث الفلسفي في التفسير
- المحور الثالث: الحدود السلبية والخطيرة للبحث الفلسفي على عملية التفسير
- المحور الرابع: أطروحة في تطوير البحث الفلسفي في التفسير

وسوف أعتمد في ذلك على المنهجين، التحليلي والنقدي.

---

1 ـ يذكر العلامة الطبأطبائي أنّ الفلسفة الإسلامية قد تمكنّت من تضيف مسائل فلسفية كثيرة، لتبلغ ما يقرب من (700) مسألة بعد أن كانت لا تتجاوز (200) مسالة. انظر: رؤى جديدة (رسالة الفلسفة الإسلامية)، للشيخ مرتضى مطهري: ج 12 ص 33؛ الشيعة (حوار العلامة الطبأطبائي مع المستشرق هنري كوربان): ص 104.

المحور الأول: توصيف للبحث الفلسفي والبحث التفسيري

البحث الفلسفي

تعتبر مدرسة المشّاء الممثل الرسمي للفلسفة التقليدية، وقد اتخذت العقل والبرهان طريقاً انحصارياً في رصدها المعرفي، وجميع الفلسفات السابقة عليها، والتي انطلقت من أوّل فيلسوفٍ في التاريخ، وهو طاليس الملطي (ت: 546 ق.م)، والمزامن له تقريباً رائد الرياضيات فيثاغورس (ت: 495 ق. م)، والمتأخّر عن أرسطو طاليس فيلسوف اللذة أبيقور (ت: 270 ق.م)، وغيرهم.

فإنّ كلّ تلك الفلسفات لم تشكّل مدرسةً فلسفيةً، لها أركانٌ ومباني واضحةٌ كما حال مدرسة المشّاء التي تأسّست على يد رائدها الحقيقي سقراط (ت: 399 ق.م)، وتعمّقت على يد تلميذه الأبرز أفلاطون (ت: 347 ق.م)، وتوطّدت على يد خرّيت الصناعة أرسطو طاليس (ت: 322 ق.م).

وقد انبثقت في طولها مدراس أُخرى، منها مدرسة الإشراق التي ارتبطت بشيخ الإشراق شهاب الدين السهروردي (ت: 586 هـ)، وقد اعتمدت على منهج الكشف في الرصد المعرفي للحقائق، ثمّ تلتها مدرسة الحكمة المتعالية التي ارتبطت بالملاّ صدرا الشيرازي (ت: 1050 هـ)، الذي حاول التوفيق بين المشّاء والإشراق والوحي، فاتخذت العقل والكشف والقرآن طُرقاً معرفية لرصد الحقائق.

أركان البحث الفلسفي

إنّ البحث الفلسفي الإسلامي بوجوده الرسمي المتمثل بمدرسة المشّاء يعتمد على الأركان التالية:

الركن الأول: اعتبار مفهوم الوجود هو الأصل والأساس الذي تدور حوله جميع المسائل الفلسفية.

الركن الثاني: اعتماد الدليل العقلي القطعي لا غير في إثبات كل مسألة فلسفية.

الركن الثالث: بداهة المبادئ التصورية، كأصل الوجود وتعريفه، وبداهة المبادئ التصديقية، كالقول بالعلّية والسنخية.

الركن الرابع: اعتماد المنطق الصوري الأرسطي في إثبات مسائلها.

البحث التفسيري

يدور البحث التفسيري حول الكشف عن مقاصد الله تعالى وأغراضه وأهدافه في حدود القرآن الكريم الذي أوحاه إلى نبيّه الخاتم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله، وذلك من خلال بيان معاني كلمات وآيات القرآن الكريم، وتدور تلك المقاصد والأغراض والأهداف في أُفق هداية الإنسان وإخراجه من الظلمات إلى النور، وبيان العقيدة الصحيحة والأحكام الشرعية الرئيسة والأخلاق.

وقد انطلق البحث التفسيري بصورة تلقائية مع نزول أول نصّ قرآني، وذلك لقيام النبي صلى الله عليه وآله بوظيفته تجاه القرآن والأُمّة، فكان التبيين النبوي هو الأصل والأساس للبحث التفسيري.

أركان البحث التفسيري

- الركن الأول: المناهج والأساليب التفسيرية

لا يمكن لعملية التفسير أن تؤدي وظيفتها دون الاعتماد على منهج تفسيري وأُسلوب تفسيري:

أما مناهج التفسير المعتبرة فهي:

1. منهج تفسير القرآن بالقرآن.
2. منهج التفسير الروائي التبييني.
3. منهج التفسير العقلي القطعي.
4. منهج التفسير الاجتهادي.
5. منهج التفسير العلمي التجريبي.
6. منهج التفسير الإشاري.
7. منهج التفسير الجامع.

وأما أساليب التفسير المعتبرة فهي:

1. الأسلوب المفرداتي.
2. الأُسلوب التجزيئي أو الجُملي.
3. الأُسلوب الموضوعي التوحيدي.
4. الأُسلوب التقطيعي.
5. الأُسلوب الارتباطي.

- الركن الثاني: اعتماد مصادر التفسير المعتبرة

وهي الأدلة العقلية والنقلية والعلمية، والتي هي في واقعها تعبير آخر عن مناهج التفسير.

- الركن الثالث: توّفر الممارس لعملية التفسير على شروط المفسّر

إنّ شروط المفسّر كثيرة، علمية ومعنوية، وأما العلمية كالإلمام التخصصي بمناهج وأساليب ومصادر التفسير، والإلمام التخصصي باللغة العربية وبالتاريخ الإسلامي، وببعض العلوم العقلية، كالمنطق والفلسفة، وجملة من قواعد علم أُصول الفقه.

وأما المعنوية كالعدالة وطهارة القلب وسلامة النفس، ويتأكّد هذا المعنى في المجال الإشاري.

المحور الثاني: الحدود الإيجابية والضرورية للبحث الفلسفي في التفسير

حيث إنّ البحث الفلسفي المشّائي يعتمد بصورة أساسية على البرهان العقلي القطعي فإنّ هنالك حاجة ماسّة لها في معظم أو جميع المطالب العقدية المشروطة بالقطع واليقين، فإذا ما كان موضوع الفلسفة هو الوجود بشكل عام فإنّ من المؤكّد شموله لأهم مطالب العقيدة، وهو إثبات وجود الله تعالى، وإثبات المعاد، وعادة ما تُقسَّم الأبحاث الفلسفية الإلهية إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: الأمور العامة، ويُطلق عليها الإلهيات بالمعنى الأعم.

القسم الثاني: الجواهر الخمسة والأعراض التسعة، ويطلق عليها الطبيعيات.

القسم الثالث: الإلهيات بالمعنى الأخصّ (المبدأ، والمعاد)، تمييزاً عن الإلهيات بالمعنى الأعمّ.

وحيث إنّ القرآن الكريم قد تناول أهمّ مباحث العقيدة، لاسيما التوحيد والعدل والنبوة، فإذا لم تثبت عقلاً في رتبة سابقة فلا مجال للالتزام بالمعطى الوحياني؛ ولذلك فإنّ جميع الآيات القرآنية والروايات العقدية التي تمسّ تلك المبادئ والأصول إنما هي توكيدية وإرشادية وتوجيهية للإثبات العقلي، أو قل للإثبات العقدي، أو قل للإثبات الفلسفي في قسم الإلهيات بالمعنى الأخص.

إذن هنالك حاجة ماسّة للبحث العقلي الفلسفي في أهم المطالب القرآنية أو التفسيرية، ولكنها حاجة مهما كانت مهمة وعظيمة فإنها محدودة بحدود البحث العقلي الفلسفي في القرآن الكريم، وأما المطالب الأُخرى، لاسيما التعبدية منها، فلا مجال للبحث العقلي أو الفلسفي للدخول فيه.

المحور الثالث: الحدود السلبية والخطيرة للبحث الفلسفي على عملية التفسير

هنالك عدّة أمور سلبية وخطيرة قد يُوجدها البحث الفلسفي في البحث التفسيري، وهي:

- الأمر الأول: إنّ البحث الفلسفي قائم على السؤال الفلسفي التحليلي التشكيكي، والسؤال الفلسفي عادة ما يكون منطلقاً من إشكاليةٍ عميقةٍ، تحاول الفلسفة أن تتصدّى للإجابة عنه، وليست هنالك ضماناتٌ كثيرةٌ في تحقيق الإجابة الشافية، ولهذا نجد ما يُصطلح عليه (المشكلات الفلسفية أو مشكلات الفلسفة)، منها مشكلة الإيجاد من العدم، حيث مازالت الإجابات الفلسفية فيها قلقلةً ومبهمةً، وبالتالي فإنّ هذه الروح التشكيكية التي يتمتّع بها البحث الفلسفي قد تكون سبباً في سريان الشكّ الفلسفي إلى المساحات القرآنية الأُخرى.
- الأمر الثاني: إنّ طبيعة البحث الفلسفي جذابٌ وشديد الإغراء؛ لأنَّه يُعطي الفرصة كاملةً أمام الباحث للإبحار في الإشراقات العقلية والتحليل العقلي، والتعبديات في طبيعتها تُلغي الدور العقلي وتُجمِّد البحث الفلسفي، وبالتالي فإنّ التعبديات تُعيق الحركة العقلية والفكرية، فإذا لم تكن هنالك خلفياتٌ إيمانيةٌ فإنّ الباحث في التفسير بحثاً عقلياً فلسفياً سيكون على خطرٍ عظيمٍ، ولذلك قيل (الفلسفة زندقة)، حيث يراد من هذا القول الفاسد أنها تُلقي بظِلالها التشكيكية على البحث التفسيري، ولا تنتهي به إلى مُحصلةٍ واضحةٍ.
- الأمر الثالث: إنّ من مشكلات البحث الفلسفي قوّة الجدل فيه، وهذا الجدل منه ما يكون بالحقّ ومنه ما يكون بالباطل، فالقوّة الوهمية لدى الإنسان المجادل نشطة جدًّا، تختلق له الأسئلة، فيظنّ أنَّها أسئلةٌ عقليةٌ أو فلسفيةٌ، ولكنَّها في الغالب مجرَّدُ شبهاتٍ وتوهّماتٍ.
- الأمر الرابع: البحث العقلي والفلسفي قد يُوقع الباحث التفسيري في مشكلةٍ أُخرى، وهي أن يرى نفسه في عرض النصّ القرآني، أو قل بشكلٍ صريحٍ أن يجد الباحث الفلسفي نفسه في عَرَض النبوة، وأنّ نتاجه في عَرَض الوحي، ولذلك لا يجد نفسه مخاطباً بخطابات النبوَّة، وربَّما يبلُغُ منطقةً أخطر من ذلك، وهي تقديمه لنتاجه العقلي الفلسفي على المعطى الإلهي الوحياني.

المحور الرابع: أطروحة في تطوير البحث الفلسفي في التفسير

الآن نحتاج أن ننفتح على أصل البحث، أو قل مسألة البحث التي نحن بصددها، وهي:

- المسألة الأولى: دور البحث الفلسفي في فهم القرآن

يرتبط دور البحث الفلسفي في تفسير القرآن الكريم أو في فهمه بالتنوّع المعرفي في منظومة القرآن الكريم، فهي منظومة شمولية لا تقتصر على مجالٍ معرفيّ واحدٍ، ولذلك أصبح القرآن دستورًا للأمّة، لانفتاحه على البحث الفكري والعقائدي، وعلى البحث الفقهي، وعلى البحث الأخلاقي، وقد تناول موضوعاتِه الحياتية في ضوء هذا التنوّع المعرفي، سواء كانت تلك الموضوعات سياسيةً أو اجتماعيةً أو اقتصاديةً، وحيث إنّ الدور الأساس للبحث الفلسفي يتعلّق بتشكيل الرؤية الكونية الإلهية، وهي رؤية إيمانية ميتافيزيقية، والمقولة الإيمانية في إطار التنوّع المعرفي القرآني حاكمةٌ على جميع التفاصيل الفكرية والعقدية والعملية، فإنّ البحث الفلسفي سيكون له حضورٌ متميّزٌ في مجموعة تلك التفاصيل، بمعنى أنّ ما يؤسّسه البحث الفلسفي في الرؤية الكونية ستبلُغ آثارُه إلى جميع تفاصيل المنظومة المعرفية القرآنية التي لم تترك شيئًا أساسيًّا في حياة الإنسان إلاّ وتناولته.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أنّ هذه المدخلية للبحث الفلسفي في تشكيل الرؤية الكونية الإلهية لا تعني أنها ستكون حاضرةً في صناعة التفاصيل، وإنّما سيكون لها دورٌ رقابيّ على مجموعة التفاصيل القرآنية.

- المسألة الثانية: سبل تطوير الدور المعرفي للبحث الفلسفي في التفسير

الوعي بأصل دور البحث الفلسفي في التفسير يمثّل شرطاً أساسياً وأوّلياً في تطوير هذا الدور، وفي ضوء هذا الوعي نسجّل عدَّة أمورٍ تصبّ في مجال تطوير هذا الدور المعرفي للبحث الفلسفي في التفسير:

الأمر الأول: لابدَّ من عدِّ الإلمام بالبحث الفلسفي شرطاً من شروط التفسير والمفسّر، فيكون ذلك داعياً للوقوف على المباني الفلسفية الرئيسة، والتي تنعكس في مدارسها المشهورة.

إنّ عدم الإلمام بهذه المدارس الفلسفية ومبانيها سيترك خللاً معرفياً خطيراً، ومن جهتين:

- الجهة الأولى: عدم المكنة من الإلمام بالبحث القرآني المنفتح على تلك المباني.
- الجهة الثانية: الخروج بنتائجَ تفسيريةٍ خاطئةٍ، كما هو الواقع، لاسيَّما في البحوث الفكرية.

الأمر الثاني: لابد من درج البحث الفلسفي ضمن المفردات الجديدة لعلوم القرآن، لا بمعنى دراسة الفلسفة ضمن علوم القرآن، وإنّما بالتنبيه في علوم القرآن إلى أنّ هنالك مقدّماتٍ أساسيةً يتوقّف عليها البحث القرآني، والتي يقع في مقدّمتها البحث الفلسفي.

الأمر الثالث: لابد أن يكون المتصدّي للدرس القرآني أو التفسيري واقفاً على المدارس الفلسفية ومبانيها، وليس بالضرورة أن يكون أُستاذاً مُتمرّساً فيها.

الأمر الرابع: لابدَّ من التفات البحث الفلسفي إلى مدخليته في المعارف الدينية الأُخرى، والتي منها البحث التفسيري، فإنّ تعالي البحث الفلسفي لا يعفيه من كونه مقدَّمةً معرفيةً للعلوم الدينية، كما هو الحال في كون المنطق مقدَّمةً لجميع البحوث العقلية.

الأمر الخامس: لابدَّ للبحث الفلسفي من مواكبة البحث القرآني؛ وذلك لأنَّ البحث القرآني بصفته الوحيانية، وبصفة كون القرآن هو التجلِّي الأعظم لعلم الله المطلق فالقرآن، وهو تجلٍّ إطلاقي كماليّ جماليّ جلاليّ لله سبحانه.

- المسألة الثالثة: سبل مواجهة معوّقات تفعيل البحث الفلسفي وتطويره في التفسير

من هنا سنحاول أن نسجّل عدّة أمورٍ عامّةٍ وخاصَّةٍ.

أما الأمور العامّة فأهمّها:

الأمر الأول: رفع الملابسات التاريخية التي حفّت بالبحث الفلسفي، من تشكيك وطعونات، منها ما جاء على ألسنة رواياتٍ مشكوكٍ في صحّتها وفي دلالتها، ومنها ما جاء على ألسنة علماء وقعوا ضحيةً للترويج السلبي الخاطئ، فإنّ تلك الملابسات التاريخية الموروثة من أخطر المعوّقات التي يقف حيال انتشار البحث الفلسفي، والذي بلغ بالبعض إلى تحريم البحث الفلسفي!

الأمر الثاني: تهذيب البحث الفلسفي وتخليصِه من الزوائد الكثيرة، لاسيما في المناهج الدراسية، للخروج بمحصّلة فلسفيةٍ نافعةٍ، يستفيد منها الباحث في جميع الحقول الدينية.

الأمر الثالث: التفكير الجاد بإدخال تعديلاتٍ واضحةٍ وصريحةٍ في منهج البحث الفلسفي، وفي المناهج الدراسية الفلسفية، لا بمعنى التنقية والتهذيب، وإنّما بمعنى عرض الرؤية المعرفية التكاملية بين العلوم الدينية، والكفّ عن دعوى الاستقلال بالعقل كدليلٍ مُنتجٍ.

الأمر الرابع: اعتماد لغةٍ بيانيةٍ جديدةٍ في عرض المطالب الفلسفية، بدلاً من العرض البالغ في العتمة والتعقيد، ولعلّ هذا من جملة الأمور التي قوَّضت البحث الفلسفي في حوزاتنا العلمية.

أما الأمور الخاصّة، فأهمّها:

الأمر الأول: تحديد وتحقيق المسائل الفلسفية المفيدة في البحث التفسيري، والتي قد يبلُغ المقام بها إلى أن تشكِّل شرطاً معرفياً في شخصية المفسّر، فتكون في عرض مجموعة المقدّمات الأُخرى التي تتوقّف عليها عملية التفسير.

الأمر الثاني: إحكام فنّ استجلاء النكات الفلسفية من الآيات القرآنية، فإنّ الكثير من المهتمين بالتفسير لا يلتفتون إلى النكات الحكمية في الآيات التي يكون بصدد تفسيرها لعدم إحكام فنّ استجلاء النكات الفلسفية، وهذا يعود ـ في الغالب ـ إلى التغافل عن البحث الفلسفي.

الأمر الثالث: تمتّع المفسّر بذهنية أو ذاكرة فلسفية، وهذا لا يكون إلاّ بالتحصيل التخصّصي في علم الفلسفة، ولا يكفي فيه القراءات العامة، وإن كانت نافعةً بحدّ ذاتها، ولكن الموقف القرآني الذي له أبعادٌ فلسفيةٌ دقيقةٌ لابدَّ أن يكون منطلقاً من ذاكرةٍ فلسفيةٍ دقيقةٍ، وليس من معلوماتٍ عامّةٍ غير محقَّقة، وهذا ما يعود بنا إلى أصل المطلب في ضرورة الدرس الفلسفي والبحث الفلسفي في عملية التفسير.

جدير بالذكر أنّ هنالك بعض المصنّفات التفسيرية والتي توشّحت بالثوب الفلسفي، ولكنها أخفقت في منجزها التفسيري؛ لأنها تجاوزت المعايير الفلسفية إلى الذوقيات، وهذا ما أعطى صورة مشوّهة عن البحث الفلسفي وأهميته في علم التفسير.

الخاتمة

اتضح أنّ للبحث الفلسفي دوراً عظيماً وخطيراً في تشكيل الرؤية الكونية الإلهية، وفي تحقيق الفهم الصحيح أو الأفضل للمعارف الدينية بشكل عام وللقرآن الكريم بشكل خاص، وأنّ هذا الدور المفصلي لابد من العمل على نشر الوعي به، والعمل على تطويره والتخلّص من الرؤية التاريخية المسيئة للبحث الفلسفي، ورفع جميع المعوّقات التي تقف حائلاً أمام حضور ونضج البحث الفلسفي في علومنا الدينية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه من دون العمل الجاد على تطوير مناهجنا الدراسية، الفاقدة للرؤية التكاملية.

وهنا ينبغي التأكيد على أنّه لا يوجد علم البتة قادر على تقديم رؤية معرفية كاملة، فكلّ علم بما هو يقدّم لنا رصيداً معرفياً عظيماً في نفسه، ولكنّه يبقى قاصراً، ولذلك يحتاج إلى اصطفاف النتاج المعرفي للعلوم الأُخرى، ولا ريب أنّ هذا التكامل هو الضمانة الوحيدة للخلاص من ركام الأخطاء وللخلاص من التصوير الخاطئ لأدوار المعارف الدينية، وللخلاص من التقييم الخاطئ للعلوم والمعارف الدينية، والتي كان من جملتها التصوير الخاطئ لدور البحث الفلسفي في التفسير.